

رقم الصادر الداخلي: ٤٦١٩٧  
تاريخه: ١٤٤٣/٠٤/٠٣  
المرفقات: بدون  
١٠٤٣٩ - ١٢:٥٠:٥٠ - ١٤٤٣/٠٤/٠٣

**الموضوع :** تعميم الاتفاقية الإطارية للتأمين الطبي.

(نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣ هـ القاضي في البند (أولاً) الموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفي البند (عاشراً) أن تكون الجهة المختصة بالشراء الموحد الواردة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية هي هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، وإشارةً إلى الفقرة (٢) من المادة (الرابعة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية المتضمنة اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد بإعداد قوائم بالأعمال والمشتريات المبرم في شأنها اتفاقية إطارية وتمكين الجهات الحكومية من الاطلاع عليها، وعلى ما تضمنته الاتفاقيات الإطارية من بنود عبر البوابة.

وإشارةً إلى ما تضمنته المادة (الخامسة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي نصت على الآتي:

١. لايجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقيات الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد.

٢. استثناءً من حكم الفقرة (١) من هذه المادة، للجهة الحكومية -بعد موافقة الجهة المختصة بالشراء الموحد- تنفيذ الأعمال وتأمين المشتريات الواردة في القوائم وفقاً لأحكام النظام.

وحيث أبرمت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية اتفاقية إطارية لتقديم خدمات التأمين الطبي، والتي ستمكن الجهات الحكومية من شراء التأمين الطبي عبر منصة اعتماد (سوق اعتماد الإلكتروني) ابتداءً من تاريخ ١٤٤٣/٤/٥ هـ الموافق ٢٠٢١/١١/١٠ م، وستقوم الهيئة بتقديم عدد من الدورات التدريبية وتوفير دليل إرشادي لكيفية تقديم طلب شراء التأمين الطبي.

وتود الهيئة لفت الانتباه إلى أن ما ورد في الفقرتين (١) و(٢) من المادة (الخامسة عشرة) المشار إليها أعلاه سيسري على المنافسات التي ستطرح بعد تاريخ ١٤٤٣/٤/٥ هـ الموافق ٢٠٢١/١١/١٠ م، والمنافسات التي طرحت ولم تُفتح عروضها بعد، على أن يتم إعادة طلب التأمين الطبي وفق الاتفاقية الإطارية حسب الدليل الإرشادي (مرفق ١).

ويجوز للجهة الاستمرار في إجراءات التقييم والتعاقد للمنافسات التي فتحت عروضها قبل تاريخ ١٤٤٣/٤/٥ هـ الموافق ٢٠٢١/١١/١٠ م والاستمرار في تنفيذ العقود أو الاتفاقيات القائمة إلى حين إنهاؤها أو انتهائها.

آمل الاطلاع وتوجيه من يلزم بالعمل بذلك وإبلاغ الجهات التابعة أو المرتبطة بكم.  
وتقبلوا تحياتي.

مباركة السعيد



محمد بن عبدالله الجدعان

وزير المالية

رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق

والمشروعات الحكومية